المجلس الوزاري العربي المشترك للمياه والزراعة

الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

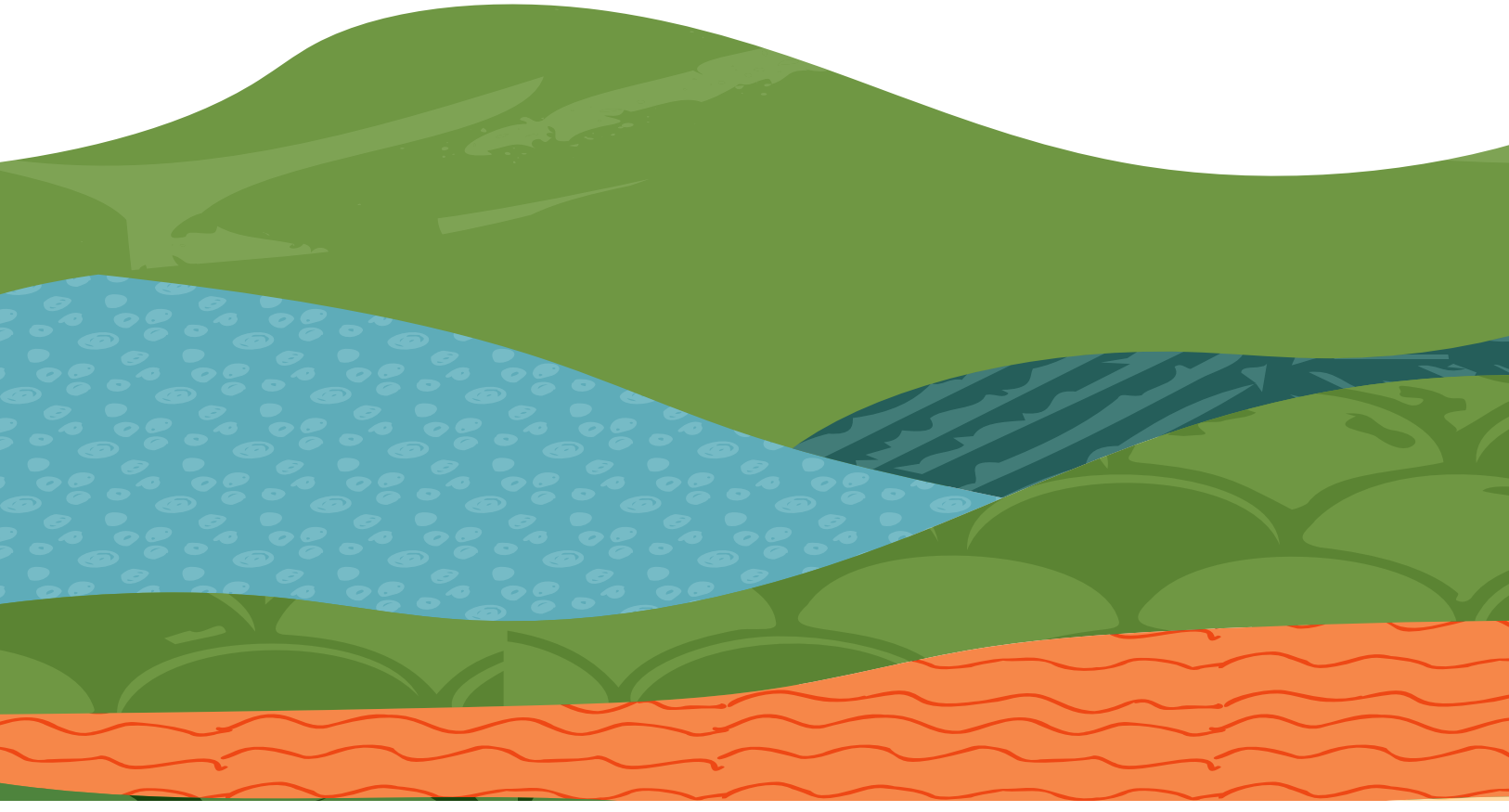

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المحتويات

شكر وتقدير 4

مقدمة 5

1. الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 7
ألف. الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ 7
باء. الأهداف الاستراتيجية 7

2. الإطار الزمني للخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 24

3. المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 25

المرفق الأول. تقاطع أهداف وبرامج الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 مع أهداف وبرامج استراتيجيات أخرى 27

المرفق الثاني. إعلان القاهرة 2019 32

شكر وتقدير

تم اعداد مسودة الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 بدعم من المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الفاو)، ومن ثم تنقيحها ومراجعتها بمشاركة مجموعة من الخبراء من الدول العربية، والأمانة الفنية المشتركة للمجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والفاو، ومنظمات إقليمية أخرى. فلجميع مَن شارك في إنجاز هذا العمل جزيل الشكر.

مقدمة

صدر إعلان القاهرة 2019 عن الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب الذي عُقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في 4 نيسان/أبريل 2019، في ختام المؤتمر الإقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه، وشاركت في تنظيمه المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)/المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

دعا إعلان القاهرة إلى تطوير آليات تنسيق مؤسسية ودعم وتفعيل الآليات القائمة بين قطاعَي المياه والزراعة في مجالات إعداد السياسات وتخطيط الاستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي، في ظل استخدام مستدام لموارد الأراضي والمياه. كما دعا الإعلان إلى التحرك في أربعة مجالات رئيسية، هي: (1) تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة؛ (2) تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه؛ (3) زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية؛ (4) الاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات.

ودعا المجلس الوزاري المشترك الأول الدول العربية إلى متابعة تنفيذ بنود الإعلان، والجهات المانحة وصناديق التمويل والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة إلى دعم جهود الدول لتحسين وتفعيل التنسيق بين قطاعَي المياه والزراعة على مستوى السياسات والتخطيط والاستثمار وطنياً وإقليمياً لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

وفي مجال مأسسة آليات التنسيق الإقليمي بين قطاعَي المياه والزراعة، قرر المجلس الوزاري المشترك عقد اجتماعات دورية كل سنتين، وإنشاء "أمانة فنية

مشتركة" للمجلس تتكون من الأمانة الفنية لكل من المجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وإنشاء "لجنة فنية رفيعة المستوى" تتكون من خبراء ومسؤولين من الوزارات المعنية بقطاعَي الزراعة والمياه لمتابعة تنفيذ بنود إعلان القاهرة، وتجتمع مرة في السنة.

وركز إعلان القاهرة على إنشاء بيئة تمكينية لدعم تكامل أنظمة الأمن المائي والأمن الغذائي واستدامتها وقدرتها على الصمود على المستويين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية في مجالات إعداد السياسات والتخطيط والإدارة والاستثمارات على المستويين المحلي والإقليمي، على أن يتم ذلك من خلال وضع آليات التنسيق بين القطاعين وبناء قدرات العاملين والعاملات في هذين القطاعين على وضع السياسات المتناغمة والتخطيط والإدارة المتكاملين وإدارة المعلومات المتكاملة. ولذا، تم التركيز في صياغة برامج المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية (2-3 سنوات) على تهيئة البيئة التمكينية، أي إنشاء الآليات التنسيقية وإرساء ثقافة التشارك بين قطاعَي المياه والزراعة، وبناء القدرات في مجال الإدارة المتكاملة للقطاعين، وتطوير السياسات والتشريعات التكاملية. وبعد ضمان توفُر البيئة التمكينية المناسبة، يتم البدء في تنفيذ المشاريع المشتركة على المستويات الوطنية مثل برامج الإدارة المثلى للمياه والزراعة، وريادة الأعمال الزراعية، وتطوير واعتماد التقنيات الزراعية، وتأهيل البنية التحتية، ورفع مستوى الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، وغيرها، على أن تخضع هذه البرامج للمراجعة مع قرب انتهاء المرحلة الأولى، أي بعد ثلاث سنوات تقريباً، وتحديثها في ضوء تقييم تنفيذ هذه المرحلة.

ترتبط الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة المعروضة في هذه الوثيقة، بشكل وثيق **بـ الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي** لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030 وبرامج خطتها التنفيذية المتعلقة بالزراعة، التي أعدها المجلس الوزاري العربي للمياه، وكذلك **بـ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005-2025** ومحاورها الرئيسية ذات العلاقة بقطاع المياه، التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويبيِّن الملحق المدرج في آخر هذه الوثيقة التقاطع والتآزر بين أهداف وبرامج الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة وأهداف وبرامج هاتين الاستراتيجيتين.

تمتد الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة على السنوات الخمس القادمة وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون وبناء القدرات وجمع المعلومات في مجالات إعداد السياسات وتخطيط الاستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل استخدام مستدام لموارد الأراضي والمياه.

1. الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

ألف. الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ

تحدد "الرؤية" الحالة المستقبلية المثلى المنشودة لما يجب تحقيقه في قطاع المياه بحلول فترة زمنية معيّنة، وتحدد "الرسالة" سبب وجود المجلس الوزاري المشترك لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب، وما يجب عليه فعله لتحقيق الرؤية. وبناءً على ما جاء في إعلان القاهرة الذي اعتمده المجلس الوزاري المشترك، صيغت الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ في الخطة التنفيذية على النحو التالي:

1. الرؤية

بحلول عام 2025 ستكون المنطقة العربية قد طورت جيلاً جديداً من السياسات والاستثمارات المتكاملة لمواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بالأمن المائي والأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي.

2. الرسالة

إنشاء بيئة تمكينية لدعم تكامل أنظمة الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية واستدامتها وقدرتها على الصمود على المستويين الوطني والإقليمي.

3. القيم والمبادئ

تخضع الخطة التنفيذية لعدد من القيم والمبادئ التوجيهية التي تعكس روح إعلان القاهرة 2019 وما تضمنه من جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية، وهي: التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى كفاءة الموارد واستدامتها، واتباع السياسات وأدوات الحل المبنية على العلم، وتطبيق التقنيات المبتكرة والمناسبة.

باء. الأهداف الاستراتيجية

تتضمّن خطة العمل التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 أهدافاً استراتيجية وُضعت لتحقيق الرؤية. واعتُمدت في صياغة هذه الأهداف منهجية "بطاقة الأداء المتوازن" المعروفة بالإنكليزية بـ Balanced Scorecard وأيضاً بـ "بطاقة كابلان-نورتون"[1] لتَناسُبها مع طبيعة إعلان القاهرة، وهي تستند إلى ثلاثة محاور رئيسية (الشكل 1) هي التالية:

- التعلُّم والنمو LG (Learning and Growth): العوامل الممكِّنة للتعلم والنمو والابتكار كأرضية مطلوبة لتحقيق العمليات الداخلية وتعزيز القدرة على التغيير والتحسين المستمرَين.
- العمليات الداخلية IP (Internal Processes): العمليات التي يجب التفوُّق فيها وتنفيذها لتحقيق الرؤية.
- النتائج المرجوة DO (Desired Outcomes): الفوائد الناتجة للجهات المعنية.

1. بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard هي أداة من أدوات استراتيجيات إدارة الأداء التي أثبتت جدواها وفعاليتها، ابتكرها روبرت كابلان وديفيد نورتون في التسعينات من القرن العشرين خلال عملهما في جامعة هارفرد. والتوازن المقصود هنا ينبغي أن يتم بين محاور معيّنة لقياس الأداء الحالي والمستقبلي، وذلك عن طريق ربط الرؤية بالأهداف والمؤشرات، والعمل على متابعتها.

الشكل 1. خارطة الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

النتائج المرجوة DO	**DO1. تحسين مستويات الأمن الغذائي والأمن المائي ورفع درجة المرونة فيهما** **DO3. تحسين كفاءة وإنتاجية المياه والاراضي**	**DO2. انخفاض معدل تدهور موارد المياه والاراضي** **DO4. تنمية الاستثمارات الزراعية والقيمة المضافة الاقتصادية للزراعة**
العمليات الداخلية IP	IP1. تعزيز واجهة التفاعل بين العلم والسياسات والابتكار التقني IP3. تعزيز مرونة القطاع الزراعي في مواجهة آثار | تغير المناخ IP5. ضمان اتساق السياسات وتكاملها بين قطاعي المياه والزراعة ومع القطاعات الأخرى ذات الصلة IP7. تحديث وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والزراعة، خاصة في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة وتلك الرازحة تحت الاحتلال	IP2. تطوير وتنفيذ برامج زراعية وطنية للإدارة المثلى للمياه والأراضي IP4. تشجيع ريادة الأعمال الزراعية وتطوير التكنولوجيا المناسبة واعتمادها IP6. تحسين المعرفة وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة IP8. تعزيز الحماية الاجتماعية وقدرة المجتمعات الريفية الضعيفة، وخاصة النساء والشباب، على الصمود لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والأمن المائي
التعلّم والنمو LG	LG1. إنشاء آليات تنسيق فعالة بين قطاعي المياه والأراضي/الزراعة (والقطاعات الأخرى ذات الصلة) على المستويين الوطني والإقليمي **(رأس المال الثقافي المؤسسي)** LG3. تحسين جمع البيانات، وإدارة المعلومات والبحوث والخبرات، ومشاركتها بين المؤسسات ذات الصلة بالمياه والزراعة على المستويين الوطني والإقليمي **(رأس المال المعرفي)**	LG2. تنمية القدرات المؤسسية والفردية للتخطيط والإدارة المتكاملين واستخدام التقنيات في قطاعي المياه والأراضي/الزراعة **(رأس المال البشري والمؤسسي)** LG4. تهيئة البيئة الممكّنة لجذب الاستثمارات والشراكات وتحفيز الجهات المانحة في اتجاه قطاعي المياه والزراعة، وبالأخص المشاريع الهادفة إلى رفع الإنتاجية **(رأس المال التنظيمي)**
القيم والمبادئ	كفاءة واستدامة الموارد العدالة الاجتماعية تطبيق التقنيات المبتكرة والمناسبة	التكامل الاقتصادي العربي سياسات وأدوات حل مبنية على العلم

التعلّم والنمو

تتمحور أهداف استراتيجية التعلُّم والنمو حول ضمان توفير العوامل الرئيسية الممكِّنة Enablers والأرضية المطلوبة لتحقيق العمليات الداخلية. وتتمثل هذه العوامل في إنشاء آليات تنسيق فعالة بين قطاعَي المياه والزراعة، وبناء القدرات المؤسسية والفردية للتخطيط والإدارة المتكاملَين، وإدارة البيانات والمعلومات والخبرات وتكاملها بين القطاعين، وتهيئة البيئة الممكِّنة للاستثمار. وبسبب أهمية هذه العوامل لتيسير العمليات الداخلية، يتم التركيز على توفيرها في السنوات الأولى من الخطة التنفيذية.

وفي ما يلي تفاصيل أهداف التعلّم والنمو LG:

LG1 - إنشاء آليات تنسيق فعالة بين قطاعَي المياه والأراضي/الزراعة (والقطاعات الأخرى ذات الصلة) على المستويين الوطني والإقليمي (رأس المال الثقافي المؤسسي)

يقضي هذا الهدف بإنشاء آليات تنسيق وطنية وآلية للتنسيق الإقليمي، أو تفعيل الآليات القائمة، وحشد جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة، والالتزام بالتنسيق بين قطاعَي الزراعة والمياه على المستويين الوطني والإقليمي.

وسيؤدي إنشاء آلية تنسيق إقليمية إلى:

- تحسين الحوكمة وتمكين الحوار الإقليمي المستدام حول التحديات المشتركة لإدارة المياه والأراضي.
- ضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الإقليمية الجديدة ولعمليات بناء القدرات المؤسسية والفردية لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي بكفاءة.
- توجيه الجهود الوطنية للتنسيق بين قطاعَي المياه والزراعة وتوفير خارطة طريق لهذه الجهود.

وسيؤدي إنشاء/تفعيل آلية تنسيق وطنية وتعزيز ثقافة التنسيق والتعاون المؤسسي إلى:

- تحقيق الحوكمة الرشيدة للقطاعين من خلال التنسيق والتعاون في تطوير سياسات فعالة ومتسقة وضمان مشاركة جميع الجهات المعنية (المزارعون والمزارعات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية)، مع مراعاة مصالح المرأة الريفية والأطفال وصغار المزارعين/ات والمربّين/المربيات.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

LG1.1 الموافقة على خطة العمل

- تحديد التحديات الرئيسية للقطاعات التي تحتاج إلى استجابة منسقة (تم).
- إعداد خطة عمل لتنفيذ إعلان القاهرة ولمناقشتها في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى والتصديق عليها في الاجتماع الوزاري المشترك (الآن).
- تشكيل فريق عمل (من موظفَين/تين متفرغين/تين) للقيام بمهام مكتب إدارة الخطة التنفيذية لتنسيق ومتابعة تنفيذ الخطة والمبادئ التوجيهية والأنشطة المقترحة للخطة لضمان تنفيذها ومراجعتها في الوقت المناسب من قِبل الدول.

LG1.2 ضمان التزام الدول والتنسيق القوي والمستمر

- تعيين نقاط اتصال ثابتة وبديلة من قطاعَي المياه والزراعة في كل بلد كممثلين/ات وطنيين/ات.
- إعداد تقارير وطنية مشتركة لقطاعي المياه والزراعة عن المستوى الحالي للتنسيق بين قطاعَي المياه والزراعة ومع القطاعات الأخرى ذات الصلة كالطاقة والبيئة والصحة وغيرها (إن وُجدت) (بناءً على نموذج للتقرير تُعِدُّه الأمانة الفنية المشتركة)، ومن ثم تتولى الأمانة الفنية المشتركة إعداد تقرير تجميعي عن المنطقة العربية حول التنسيق الوطني بين تلك القطاعات.

مؤشرات القياس

- النسبة المئوية لعدد الدول التي لديها آلية تنسيق على المستوى الوطني (الهدف المقترح: 50 في المائة من الدول في 5 سنوات).
- النسبة المئوية لعدد الدول التي تقدم مدخلات موضوعية على خطة العمل بناءً على اتصال مكتب إدارة الخطة التنفيذية.

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

خلال ستة أشهر بعد التصديق على الخطة التنفيذية (2021).

الميزانية والموارد

تقدر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

LG2 - تنمية القدرات المؤسسية والفردية للتخطيط والإدارة المتكاملين واستخدام التقنيات في قطاعَي المياه والأراضي/الزراعة (رأس المال البشري والمؤسسي)

يقضي هذا الهدف بتطوير القدرات المؤسسية للدول العربية على القيام بالتخطيط المتكامل لقطاعَي المياه والأراضي/الزراعة (وكذلك مع قطاعات أخرى ذات صلة مثل الطاقة والاقتصاد والتجارة والبيئة) وتحسين القدرات الفنية الفردية في هذا المجال.

ستؤدي تنمية رأس المال البشري والقدرات المؤسسية إلى:

- تحسين القدرات المؤسسية وقدرات المزارعين والمزارعات.
- التمكين من تطوير وتنفيذ برامج وطنية لتحسين إدارة المياه والأراضي.
- ضمان اتساق السياسات وتقليل النزاعات والحد من المقايضات بين قطاعَي المياه والزراعة والقطاعات الأخرى ذات الصلة.
- ضمان أخذ قيمة الموارد المائية ومحدداتها في الاعتبار في المشاريع الزراعية، بما في ذلك التأثيرات البيئية.
- تعزيز استدامة نُظُم الإنتاج الزراعي والموارد المائية.
- تشجيع استخدام تقنيات توفير المياه في الزراعة.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

LG2.1 تنفيذ برامج بناء القدرات في الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه وللموارد الأخرى كالطاقة والبيئة والصحة

- إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات المطلوبة (معرفة ومهارات) لتفعيل التخطيط المشترك (المياه والزراعة) Knowledge assessment.
- مراجعة أدوات ومنصات التخطيط والإدارة المتاحة التي تسهل تبادل البيانات والمعلومات والخبرات والدروس المستفادة بين دول المنطقة بهدف اعتماد المناسب منها.
- تحديد المؤسسات التدريبية المتخصصة في مجال الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي في المنطقة العربية وخارجها Knowledge mapping.
- تنظيم أنشطة لبناء القدرات الإقليمية على مستوى المدرِّبين والمدرِّبات (أي تدريب المدرِّبين/ات) بالاستعانة بالمؤسسات التدريبية القائمة في المنطقة حول الممارسات العالمية الجيدة في عمليات التخطيط والإدارة المتكاملة للأراضي والمياه واستخدام الأدوات التخطيطية المطلوبة (النمذجة المتكاملة) لتشكيل شبكة من المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين Master Trainers (على أن تتضمن الحقين الإنسانيين الأساسيين في الماء والغذاء).
- إنشاء شبكة عربية للمدرِّبين والمدرِّبات في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (يتم احتضانها في مكتب إدارة الخطة التنفيذية أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أيهما أنسب، وتضم جميع المدرِّبين الرئيسيين الآخرين كما سيرد في الخطة).
- تنفيذ أنشطة لبناء قدرات الجهات المعنية الوطنية (مثل مديري ومديرات الوزارات والمخططين والمخطِّطات) بشأن الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والمصمَّمة وفقاً للظروف الوطنية.

LG2.2 تعزيز تبادل الخبرات بين الدول العربية

- تسهيل تبادل الخبرات والمبادرات المبتكرة الناجحة والتقنيات المناسبة، خاصة تلك المتعلقة بالشباب والنساء، بين الدول من خلال توأمة المؤسسات المحلية التي تطبق مناهج الإدارة والتشبيك.

مؤشرات القياس

- عدد الكتيِّبات/مجموعات الأدوات Toolkits المعَدّة للاستخدام من قِبل الدول العربية بشأن قضايا المياه والزراعة (الهدف المقترح: يتم تحديده بناءً على الموضوعات التدريبية المطلوب تغطيتها).

- عدد برامج تدريب المدرِّبين والمدرِّبات التي تم تنفيذها (الهدف المقترح: 4 دورات تدريبية لأقاليم المنطقة العربية الأربعة في 3 سنوات).
- عدد المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين الذين تم تأهيلهم/هنّ (الهدف المقترح: 20 مدرِّباً ومدرِّبة على الأقل في 3 سنوات حسب رغبة الدول).
- النسبة المئوية لبرامج تدريب المدرِّبين والمدرِّبات التي تم تنفيذها على المستوى الوطني (الهدف المقترح: 50 في المائة في 3 سنوات).
- عدد اتفاقيات التوأمة بين الدول العربية (الهدف المقترح: على الأقل 4 برامج توأمة في المنطقة).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

24 شهراً (سنتان) (2021-2022).

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقّحة لخطة التنفيذ.

LG3 - تحسين جمع البيانات، وإدارة المعلومات والبحوث والخبرات، ومشاركتها بين المؤسسات ذات الصلة بالمياه والزراعة على المستويين الوطني والإقليمي (رأس المال المعرفي)

يقضي هذا الهدف بتحسين جمع البيانات حول المياه والزراعة وتطوير آليات لتبادل هذه البيانات بين قطاعَي المياه والزراعة وتحليلها على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الإقليمي، بما في ذلك تطوير مؤشرات أداء رئيسية متكاملة للمياه والزراعة.

وسيؤدي تحسين رأس المال المعرفي من خلال تحسين جمع البيانات وإنشاء آليات لتبادل البيانات وتحليلها إلى:

- تعزيز العلاقة بين العلم والسياسات وضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية.
- ضمان استناد صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالزراعة والمياه إلى الأدلة العلمية.
- توفير بيئة مناسبة وموجهة للحوافز والتمويل لتحسين أداء المعاهد البحثية (خاصة في مناطق الأراضي القاحلة والأراضي الهامشية والزراعة البعلية).
- زيادة عدد الدراسات والبحوث العلمية المنشورة حول التحديات المشتركة بين قطاعَي المياه والزراعة في المنطقة العربية.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

LG3.1 تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي

- إجراء مسح لتحديد فجوات البيانات وتحديث آليات جمع البيانات وتحليلها ومشاركتها بين مؤسسات المياه والزراعة ذات الصلة في الدول العربية.
- إنشاء آليات وطنية وبناء القدرات الوطنية والإقليمية من خلال برامج التدريب على نُظُم معلومات إدارة المياه والزراعة (بما في ذلك تلك الخاصة بأهداف التنمية المستدامة) وتقنيات تحليل البيانات (مثل نُظُم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، وقواعد البيانات المتكاملة، ومنصات المعلومات، إلخ).

LG3.2 تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن حوكمة المياه والأراضي

- الاستثمار في البحوث المتعددة التخصصات حول القضايا المتعلقة بالتنمية الريفية الشاملة والإدارة المتكاملة لموارد الأراضي والمياه.
- اعتماد الأدوات المناسبة لتبادل الخبرات الناجحة والممارسات الجيدة بين الدول.

مؤشرات القياس

- عدد برامج بناء القدرات حول نُظُم إدارة معلومات المياه والزراعة (الهدف المقترح: 4 دورات تدريبية لأقاليم المنطقة العربية الأربعة في 2 سنوات).

- النسبة المئوية للدول التي أنشأت أو لديها قواعد بيانات وطنية مشتركة للمياه والزراعة (الهدف المقترح: 50 في المائة من الدول خلال 3 سنوات).
- عدد الدراسات والبحوث المنشورة حول التحديات والحلول المشتركة بين المياه والزراعة (الهدف المقترح: زيادة بمقدار 50 في المائة في 5 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

18 شهراً (سنة ونصف) (2021-2022).

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

LG4 - تهيئة البيئة الممكِّنة لجذب الاستثمارات والشراكات وتحفيز الجهات المانحة في اتجاه قطاعَي المياه والزراعة، وبالأخص المشاريع الهادفة إلى رفع الإنتاجية (رأس المال التنظيمي)

يقضي هذا الهدف بتهيئة بيئة مؤاتية تتناول الجوانب القانونية والمالية والمؤسسية والتقنية التي تعكس أجيالاً جديدة من السياسات المرنة الهادفة إلى دعم وتعزيز العائد على الاستثمار وتوفير الظروف المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعَي الزراعة والمياه، بالتركيز على تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وتحسين إنتاجية المياه والأراضي.

وسيؤدي إنشاء بيئة تمكينية تشمل الجوانب التشريعية والمؤسسية والمالية للإدارة المتكاملة للمياه والأراضي وتحفيز مشاريع زيادة إنتاجية المياه والأراضي على المستويات الوطنية إلى:

- تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعَين العام والخاص في المشاريع القائمة على كفاءة استخدام المياه وتحسين إنتاجية المياه والأراضي.
- جذب الجهات المانحة وجمع التبرعات.
- تعزيز العائد على الاستثمارات الحكومية.
- تعزيز بيئة ريادة الأعمال وخاصة في المجتمعات الريفية الهشة، وخاصة للنساء والشباب.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

LG4.1 وضع إرشادات للسياسات واللوائح المطلوبة لتعزيز العائد على الاستثمار الحكومي وتشجيع الشراكة بين القطاعَين العام والخاص لتمويل المشاريع التي تهدف إلى تحسين إنتاجية المياه والأراضي

- تحديد العقبات الرئيسية، من حيث السياسات واللوائح، التي تعيق الشراكة بين القطاعَين العام والخاص في القطاع الزراعي في المنطقة العربية.
- تحديد الممارسات الجيدة في المنطقة والعالم ووضع إرشادات مؤسسية وتشريعية حول الشراكة بين القطاعَين العام والخاص في هذين القطاعَين.
- إجراء تقييمات وطنية حول إمكانيات زيادة عائد الاستثمارات الحكومية عبر القطاعات.
- وضع ورقة سياسة إقليمية ومبادئ توجيهية تحدد النهج والتدابير والحوافز المؤاتية وعناصر البيئة التمكينية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الري وتعزيز عائد الاستثمار الحكومي في قطاعَي المياه والزراعة والشراكة بين القطاعَين الخاص والعام.

LG4.2 جذب الجهات المانحة وجمع التبرعات في مجالَي المياه والزراعة

- إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين قطاعَي المياه والزراعة حول جلب الدعم والمنح المالية على المستوى الوطني.
- وضع مبادئ توجيهية بشأن البيئة التمكينية التي تعزز إنشاء الآليات المشتركة في الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه.

- إنشاء بيئة تمكينية (قانونياً ومؤسسياً وتقنياً ومالياً) تعزز آليات التمويل المشترك من قِبل الجهات المانحة في الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه.

مؤشرات القياس

- عدد السياسات والإرشادات المعتمَدة التي تتيح الوصول إلى الحوافز وأدوات التمويل والمساعدة في تنفيذ مشروعات الزراعة والمياه (الهدف المقترح: يتم تحديده بعد تحديد العقبات).
- عدد التقييمات الوطنية لإمكانية زيادة عائد الاستثمارات الحكومية عبر القطاعات.
- نسبة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الزراعية والمائية ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد والإنتاجية العالية في المنطقة العربية (الهدف المقترح: 50 في المائة في 5 سنوات).
- النسبة المئوية للتغيير في عائد الاستثمار للمشاريع الحكومية (الهدف المقترح: يتم تحديده لاحقاً).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

24 شهراً (سنتان) (2021-2022).

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

العمليات الداخلية

هي العمليات التي يجب التفوُّق فيها لتحقيق الرؤية وتشمل توفير الحلول المبتكرة المبنية على العلم، وتنفيذ برامج الإدارة المثلى للمياه والأراضي، وتعزيز مرونة القطاع الزراعي في مواجهة آثار تغيُّر المناخ وتقلُّباته، وتشجيع ريادة الأعمال الزراعية، واتساق السياسات الزراعية والمائية، وتعظيم الاستفادة من المياه غير التقليدية وإدارتها المثلى، وزيادة الاستثمارات لتحديث وتأهيل البنية التحتية للمياه والزراعة، وتعزيز قدرة المجتمعات الريفية الضعيفة، وخاصة النساء والشباب، على الصمود لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والأمن المائي. وبسبب اعتماد هذه العمليات على الأهداف السابقة الواردة في "التعلُّم والنمو"، والتي تمثل الأرضية المطلوبة لتحقيق العمليات الداخلية، تم توقيت تنفيذها بشكل متأخر نسبياً أي في السنوات الأخيرة من الخطة التنفيذية.

وفي ما يلي تفاصيل أهداف العمليات الداخلية IP.

IP1 - تعزيز واجهة التفاعل بين العلم والسياسات والابتكار التقني

يقضي هذا الهدف بتوفير حلول علمية ومبتكرة تقنياً للقطاع الزراعي لتعزيز واجهة التفاعل بين العلوم والسياسات في القطاع.

وسيؤدي تعزيز الترابط بين العلم والسياسة والابتكار التكنولوجي على المستوى الوطني إلى:

- رفع كفاءة وإنتاجية المياه والأراضي.
- تعزيز صمود ومرونة القطاعات ضد المخاطر.
- المساعدة في تطوير حلول سياسية سليمة وقائمة على الأدلة.
- زيادة استخدام الأدوات والتقنيات العلمية لتنوير وإعلام السياسات.
- تنوير عمليتَي صياغة السياسات واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تعزيز إنتاجية المياه والأراضي.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP1.1 تعزيز السياسات القائمة على الأدلة العلمية

- مراجعة الدراسات المتاحة وتحديد أوجه القصور في السياسات التي تتناول المياه والزراعة وتأثيرات تغيُّر المناخ على كلا القطاعين.
- تحديد الخيارات المتاحة لتعزيز جوانب الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، زيادة إنتاجية المحاصيل والمياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وأنظمة إنتاج الغذاء الأخرى، والحد من فواقد المياه، وتعزيز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (وغيرها من المياه غير التقليدية) في الري.
- زيادة الاستثمار في البحث العلمي الزراعي وتطوير التقنيات والأنظمة الزراعية المبتكرة المناسبة للمناطق القاحلة والمقاوِمة لتغيُّر المناخ.
- إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية في إرساء الأساس العلمي لتطوير سياسات المياه والزراعة المتكاملة وتقديم الحوافز لها وإنشاء شبكة علمية للباحثين والباحثات في مجال سياسات وعلوم وتقنيات المياه والزراعة.

مؤشرات القياس

- نسبة الزيادة في الدراسات المتعلقة بتعزيز كفاءة أنظمة إنتاج الغذاء (الهدف المقترح: زيادة 50 في المائة خلال 5 سنوات).
- نسبة الزيادة في المشاريع المنفذة لتعزيز كفاءة نُظُم إنتاج الغذاء (الهدف المقترح: زيادة 25 في المائة خلال 5 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2022.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP2 - تطوير وتنفيذ برامج زراعية وطنية للإدارة المثلى للمياه والأراضي

يقضي هذا الهدف بتعظيم الاستفادة من المياه في القطاع الزراعي من خلال حلول التحسين المشتركة المثلى co-optimizing والزراعة الذكية الاستخدام للمياه والمناخ، وذلك ضمن برامج شاملة وتشاركية تشمل أيضاً الطاقة والبيئة.

وسيؤدي تنفيذ حلول التحسين المشتركة المثلى للمياه والزراعة إلى:

- الحفاظ على موارد المياه والأرض وكذلك موارد الطاقة والحفاظ على البيئة.
- تعزيز استدامة النُظُم الزراعية.
- تقليل الآثار السلبية لبعض الممارسات الزراعية على جودة المياه والأراضي (تلوث المياه، تدهور التربة، تملُّح التربة، إلخ).

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP2.1 تحديد حلول التحسين المشتركة المثلى للمياه والزراعة المناسبة للمنطقة العربية

- تحديد مجالات الحلول الأكثر ملاءمةً وقابلية للتطبيق والتوسع[2] في المنطقة العربية/مناطق إقليمية مختارة، وسُبُل تنفيذها بفوائد متعددة

2 من الأمثلة عن حلول التحسين المشتركة المثلى: الأصناف الذكية، وإدارة المحاصيل الذكية، وأنظمة الزراعة المختلطة، وإدارة المياه الزرقاء، وإدارة المياه الخضراء، والتشغيل والمَيْكنة الفعّالان على مستوى المزرعة، وسد فجوات الغلة، وكفاءة إنتاج الأسمدة، والاستفادة من التجارة، وتقليل فواقد الأغذية والهدر الغذائي.

على الإنتاج والمياه والطاقة والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والموارد، وإمكانات ترجمتها إلى فرص مالية مباشرة.

- تحديد عوامل التمكين الرئيسية لحلول تحسين المياه والزراعة المثلى[3].
- تطوير برامج تنمية القدرات لأنسب مجالات حلول التحسين المشترك المثلى على مستوى تدريب المدرِّبين لتشكيل شبكة من المدرِّبات والمدربين الرئيسيين Master Trainers. (كما هو الحال في هدف العلم والنمو LG2)
- إنشاء شبكة عربية في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه للمدرِّبين/المدرِّبات الرئيسيين (يتم احتضانها في مكتب إدارة الخطة التنفيذية أو منظمة الفاو، وتضم جميع المدرّبات والمدرِّبين الرئيسيين الآخرين كما سيرد في الخطة).
- إعداد دليل إرشادي زراعي لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة على النحو الأمثل في المنطقة العربية.
- وضع وتنفيذ برامج تدريبية مخصصة وطنياً في جميع الدول العربية.
- إجراء دراسة تجريبية/إيضاحية في بلدان مختارة لتكون بمثابة وثيقة إرشادية.

مؤشرات القياس

- عدد برامج تدريب المدرِّبات والمدرِّبين التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي (الهدف المقترح: 4 برامج في 3 سنوات لأقاليم المنطقة العربية الأربعة).
- نسبة تنفيذ هذه البرامج على المستوى الوطني (الهدف المقترح: تنفيذها في 50 في المائة من البلدان في 3 سنوات).
- عدد المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين الذين تم تأهيلهم (الهدف المقترح: 20 مدرِّباً ومدرِّبة على الأقل في 3 سنوات حسب رغبة الدول).
- النسبة المئوية للدول التي نفذت حلول التحسين المشتركة المثلى (الهدف المقترح: 50 في المائة في 5 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2023.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP3 - تعزيز مرونة القطاع الزراعي في مواجهة آثار تغيُّر المناخ وتقلُّباته

يقضي هذا الهدف ببناء قدرة المجتمعات الزراعية ذات القابلية العالية للتأثر، على الصمود أمام المخاطر والتغيُّرات المرتبطة بتغيُّر المناخ وتقلُّباته.

وسيؤدي تعزيز مرونة أنظمة الإنتاج الزراعي في مواجهة تغيُّر المناخ وتقلُّباته إلى:

- الحد من تعرُّض القطاع الزراعي لتقلُّبات المناخ وتأثيراتها.
- تعزيز التكيُّف مع تغيُّر المناخ لأنظمة الإنتاج الزراعي المختلفة.
- المساهمة في الأمن الغذائي والأمن المائي وتخفيف المخاطر المتعلقة بتغيُّر المناخ.

3 من الأمثلة عن عوامل التمكين: توافر الأموال، والحكومة الرشيدة، والتدريب والدعم، والشراكات. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الصدد في الدراسة التالية التي أُجريت عن الهند: World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), 2021. Co-optimizing Solutions in Water and Agriculture-Lessons from India for Water Security.

- **المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف**

IP3.1 تقييم تعرُّض القطاع الزراعي لتغيُّر المناخ وتقلُّباته ووضع المبادئ التوجيهية للقدرة التكيُّفية

- استعراض ومراجعة تقييمات قابلية التأثر الوطنية وخطط التكيُّف للقطاع الزراعي في المنطقة العربية (تقارير الإبلاغ الوطنية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ[4]، ومصادر أخرى مثل المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار))[5].
- تقييم قابلية تأثر أنظمة الإنتاج الزراعي في المنطقة بتغيُّر المناخ مع أخذ المخاطر الفيزيائية الحيوية والاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار (بالمراجعة وبالبناء على التقييمات الإقليمية والوطنية المتاحة).
- تحديد أولويات المخاطر المحتملة لتغيُّر المناخ وتقلُّباته على أنظمة الإنتاج الزراعي.
- وضع مبادئ توجيهية لاستراتيجيات إدارة المخاطر لزيادة القدرة التكيُّفية للمزارعين والمزارعات والنُظُم الزراعية من أجل التعافي من الصدمات المتعلقة بالمناخ والاستعداد للتغيُّرات بناءً على المخاطر ذات الأولوية.

IP3.2 بناء قدرات الدول العربية في مجال المرونة والتكيُّف مع تغيُّر المناخ

- بناء القدرات الوطنية في وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المتعلقة بتغيُّر المناخ والتكيُّف على مستوى المدرِّبين والمدرِّبات (أي تدريب المدرِّبين) لتشكيل شبكة من المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين Master Trainers وتأهيلهم/هنّ للانضمام إلى شبكة المدرِّبين الكبار.
- تنفيذ أنشطة بناء القدرات للجهات المعنية على المستوى الوطني.

مؤشرات القياس

- عدد برامج بناء القدرات للتكيُّف مع تغيُّر المناخ وتقلُّباته في القطاع الزراعي على مستوى المدرِّبين والمدرِّبات (الهدف المقترح: 4 برامج تدريبية لأقاليم المنطقة العربية الأربعة في 3 سنوات).
- عدد برامج بناء القدرات المنفذة على المستوى الوطني (الهدف المقترح: 50 في المائة من الدول العربية في 3 سنوات).
- عدد المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين الذين تم تأهيلهم/هنّ (الهدف المقترح: 20 مدرِّباً ومدرِّبة على الأقل في 3 سنوات وليس بالضرورة من جميع الدول).
- عدد الإجراءات لقطاعَي الزراعة والمياه التي تم تقديمها في المساهمات المحددة وطنياً (nationally determined contributions-NDCs) وخطط التكيُّف الوطنية (national adaptation plans-NAPs) (الهدف المقترح: يتم تحديده لاحقاً).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الثاني من عام 2023.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP4 - تشجيع ريادة الأعمال الزراعية وتطوير التكنولوجيا المناسبة واعتمادها

يقضي هذا الهدف بتطوير وتكييف وتمويل التقنيات،

4 Intergovernmental Panel on Climate Change-IPCC.

5 Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR).

بما في ذلك التقنيات الرقمية، لاعتمادها في المياه والزراعة، من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير التوطين وريادة الأعمال.

وسيؤدي تعزيز روح المبادرة الزراعية والتقنيات الزراعية إلى:

- دعم شبكات الأمان الاجتماعي في المناطق الريفية وتحسين مستوى المعيشة فيها مما يقلل من الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تحسين رفاهية الشباب من خلال توفير فرص اقتصادية قابلة للتطبيق على طول سلسلة القيمة الزراعية الكاملة.
- زيادة فرص العمل الهادفة على طول سلسلة القيمة الزراعية الكاملة.
- فتح إمكانات الابتكار التقني مثل استخدام الطاقة الشمسية، والزراعة العضوية، والتقنية الرقمية، وأنظمة الزراعة المائية وتربية الأسماك.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP4.1 تصميم برنامج لتشجيع ريادة الأعمال الزراعية والابتكار مع التركيز على الشباب

إجراء دراسة حول فرص العمل للشباب في الريف، على جانبَي العرض والطلب.

- توثيق الممارسات الجيدة بشأن نهج الابتكار للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، بما في ذلك البيئة المؤاتية للابتكار في القضايا الشاملة بين المياه والزراعة.
- مسح الحلول التقنية المتاحة/المناسبة لاعتمادها في القطاع الزراعي.
- تصميم وتنفيذ برامج لتنمية القدرات في مجالات ريادة الأعمال، والأنظمة الزراعية الحديثة، والزراعة العضوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات الحياتية على مستوى المدرِّبين والمدرِّبات[6] لتشكيل شبكة من المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين Master Trainers وتأهيلهم/هنّ للانضمام إلى شبكة المدرِّبين الكبار.
- بناء قدرة الحكومات على وضع سياسات وتدابير لتحسين فرص استثمار البنوك والقطاع الخاص في المشاريع الزراعية من خلال تطوير آليات تمويل مبتكرة جديدة، ومساعدة البلدان على إنشاء أنظمة للحاضنات الزراعية باستخدام النُظُم الزراعية الحديثة (مثل الزراعة المائية).
- تبادل المبادرات المبتكرة الناجحة المتعلقة باستخدام التقنيات الجديدة والخضراء، وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب في مجال المياه والزراعة.

مؤشرات القياس

- عدد البرامج التدريبية التي نُفذت لتدريب المدرِّبين والمدرِّبات على استخدام أنظمة الإنتاج الزراعي المبتكرة والتقنية (الهدف المقترح: 4 ورش عمل في 3 سنوات لأقاليم المنطقة العربية الأربعة).
- عدد البرامج التدريبية على مستوى المدرِّبين والمدرِّبات في مجالات ريادة الأعمال (الهدف المقترح: 4 برامج تدريبية لأقاليم المنطقة العربية الأربعة).
- عدد المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين الذين تم تأهيلهم/هنّ (الهدف المقترح: 20 مدرِّباً ومدرِّبة على الأقل في 3 سنوات حسب رغبة الدول).
- نسبة الدول التي نفذت برامج تدريبية على المستوى الوطني في مجالات ريادة الأعمال، والأنظمة الزراعية الحديثة، والزراعة العضوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات الحياتية (الهدف المقترح: 30 في المائة في 3 سنوات).
- نسبة الزيادة في مشاريع ريادة الأعمال المنفذة باستخدام التقنيات المتقدمة/المناسبة (الهدف المقترح: 30 في المائة في 3 سنوات).

6 للحصول على مثال جيد لتصميم مثل هذه البرامج، يمكن الاطلاع على نتائج دراسة عن فرص تشغيل الشباب في السنغال، أُعدت في إطار إحدى مبادرات البنك الدولي وهي "الشراكة العالمية لتوظيف الشباب". https://iyfglobal.org/sites/default/files/library/GPYE_RuralEntrepreneurship.pdf.

- نسبة الدول التي طبقت نظام الحاضنات الزراعية باستخدام النُظُم الزراعية الحديثة (الهدف المقترح: 30 في المائة في 3 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2023.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP5 - ضمان اتساق السياسات وتكاملها بين قطاعَي المياه والزراعة ومع القطاعات الأخرى ذات الصلة

يقضي هذا الهدف بتحقيق التناسق والتماسك في السياسات عبر القطاعات وضمان عدم التضارب بين سياسات كل من قطاع المياه وقطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ذات الصلة، مثل الطاقة والتجارة والاقتصاد والعمل. ويعتمد بشكل كبير على تحقيق الأهداف السابقة (LG1, LG2).

وسيؤدي إنشاء آلية رسمية للتنسيق والتخطيط المتكامل بين قطاعَي المياه والزراعة إلى:

- الحد من التعارض بين سياسات وخطط القطاعَين.
- تقليل المقايضات بين القطاعَين.
- استكشاف وبناء أوجه التآزر بين سياسات القطاعَين وكذلك مع القطاعات الأخرى.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP5.1 مراجعة وتحليل اقتصاديات النظام الزراعي الحالي

- إجراء خدمات استشارية وورش عمل استشارية لمراجعة وتحليل أنظمة الحوافز/الحوافز، بما في ذلك الإعانات، واقتراح حلول لتصحيح تشوهات السوق من أجل استدامة الموارد المائية والأمن الغذائي.

IP5.2 تحديد الممارسات الجيدة عبر القطاعات

- تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ومناقشتها واقتراح سياسات مشتركة بشأن كفاءة استخدام المياه وتحسين إنتاجية المياه الزراعية واستخدام الطاقات المتجددة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

IP5.3 إجراء حوار حول اتساق السياسات عبر القطاعات

- تبادل خبرات الدول في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى (يتم تداول تجارب البلدان على المستوى الإقليمي).

IP5.4 وضع مبادئ توجيهية لسياسة استخدام المياه في الزراعة

- مراجعة السياسات الحالية وتطوير المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة باستخدام المياه في الزراعة وإصلاح السياسات القائمة (حسب الحاجة) وإصدار موجزات للسياسات موجهة للمسؤولين والمسؤولات عن المياه والزراعة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.

IP5.5 تجريب السياسة الإقليمية على المستويات الوطنية

- إجراء تنفيذ تجريبي للمبادئ التوجيهية للسياسة الإقليمية في دول عربية مختارة.

IP5.6 تقديم المشورة الفنية للدول

- تقديم خدمات استشارية فنية عند الطلب إلى الدول بشأن الجوانب القانونية والمؤسسية والفنية لاتساق السياسات بين المياه والزراعة والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

مؤشرات القياس

- عدد موجزات السياسات التي تم إصدارها حول المبادئ التوجيهية بشأن اتساق السياسات المائية والزراعية (الهدف المقترح: سيتم تحديده في مرحلة لاحقة).
- نسبة السياسات عبر القطاعات التي أقرتها/اعتمدتها الدول (الهدف المقترح: 30 في المائة في 3 سنوات).
- نسبة الدول التي طلبت خدمات استشارية فنية (الهدف المقترح: 50 في المائة في 3 سنوات).
- عدد الدول التي قامت بتنفيذ/تجريب المبادئ التوجيهية للسياسات الإقليمية المشتركة بين القطاعات (الهدف المقترح: يتم تحديده لاحقاً).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الثالث من عام 2022.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP6 - تحسين المعرفة وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة

يقضي هذا الهدف بتعظيم الاستفادة من موارد المياه غير التقليدية (مياه الصرف الزراعي، مياه الصرف الصحي البلدية، تجميع مياه الأمطار، المياه المحلاة) في ظل الممارسات الإدارية الجيدة.

وسيؤدي تحسين المعرفة وإدارة استخدام موارد المياه غير التقليدية إلى:

- تعظيم استخدام موارد المياه غير التقليدية في القطاع الزراعي وتقليل تكلفة الفرص الضائعة لهذه المياه.
- تخفيف وإدارة المخاطر المرتبطة بإعادة استخدام موارد المياه غير التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بقضايا الصحة والبيئة.
- تخفيف الضغط على موارد المياه التقليدية (المياه السطحية والجوفية) وتقليل استنزافها والمساهمة في استدامتها.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP6.1 تشجيع إجراء البحوث والدراسات حول موارد المياه غير التقليدية في الزراعة

- مسح وتحديد الدراسات والتجارب الوطنية المتعلقة بإعادة استخدام الموارد المائية غير التقليدية في الإنتاج الزراعي (وكذلك الخبرات من مناطق جافة وشبه جافة أخرى ذات ظروف مماثلة للدول العربية).
- تحديد التحديات والمخاطر الرئيسية المتعلقة بإعادة استخدام موارد المياه غير التقليدية في المنطقة العربية وقصص النجاح في هذا المجال.
- وضع مبادئ توجيهية للممارسات الجيدة حول استخدام موارد المياه غير التقليدية في المنطقة.

IP6.2 تنفيذ برامج تدريبية حول إدارة موارد المياه غير التقليدية في الزراعة

- تنفيذ برامج لتدريب المدرِّبين والمدرِّبات على إدارة موارد المياه غير التقليدية في الزراعة.
- إنشاء شبكة إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة حول إعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من الشبكات القائمة حالياً، مثل شبكة المعهد الدولي لإدارة المياه[7] في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة.
- مساعدة الدول على إصدار مبادئ توجيهية خاصة بها وتتناسب مع ظروفها الوطنية.

7 International Water Management Institute (IWMI).

- مساعدة الدول على تنفيذ برامج تدريبية على المستوى الوطني حول إدارة موارد المياه غير التقليدية، وتوعية المجتمع/المزارعين والمزارعات حول إعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة والقضايا المتعلقة بالصحة.

مؤشرات القياس

- عدد ورش العمل التي تم تنفيذها لتدريب المدرِّبين والمدرِّبات على استخدام وإدارة موارد المياه غير التقليدية في القطاع الزراعي (الهدف المقترح: 4 ورش عمل في 3 سنوات).
- عدد المدرِّبات والمدرِّبين الرئيسيين الذين تم تأهيلهم/هنّ (الهدف المقترح: 20 مدرِّباً ومدرِّبة على الأقل في 3 سنوات حسب رغبة الدول).
- نسبة الدول التي لديها مبادئ إرشادية وطنية لاستخدام موارد المياه غير التقليدية (الهدف المقترح: 100 في المائة في 3 سنوات).
- نسبة الدول التي نفذت برامج تدريبية حول استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة (الهدف المقترح: يتم تحديده لاحقاً).
- نسبة الزيادة في مساهمة موارد المياه غير التقليدية في القطاع الزراعي (الهدف المقترح: زيادة بنسبة 50 في المائة في 3 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الأول من عام 2023.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP7 - دعم وتحديث وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والزراعة، خاصة في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة وتلك الرازحة تحت الاحتلال

يقضي هذا الهدف بزيادة الاستثمارات العامة وغيرها من أجل تحديث وصيانة البنية التحتية للمياه الزراعية.

وسيؤدي تحديث وصيانة البنية التحتية للمياه الزراعية إلى:

- تقليل الفاقد من الماء والغذاء.
- تعزيز كفاءة وإنتاجية استخدام المياه والأراضي.
- تعزيز مرونة نظام المياه والزراعة في مواجهة تغيُّر المناخ وتقلُّباته.
- تحسين القدرة على الصمود للمجتمعات الريفية الضعيفة والمجتمعات الريفية الواقعة في مناطق النزاع وتلك الرازحة تحت الاحتلال.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP7.1 تحديد المجالات والدول ذات الأولوية للعمل

- إجراء مسح لاحتياجات التحديث وإعادة التأهيل للبنية التحتية للمياه الزراعية في الدول العربية.
- تحديد المجالات والدول ذات الأولوية لتلَقّي المساعدات العربية والأجنبية بما فيها توفير الادوات والاجهزة وبناء القدرات لتوفير البيانات.
- إعداد مَحافظ المساعدة للجهات المانحة (بنوك التنمية العربية والإسلامية والجهات المانحة الدولية).

IP7.2 تطوير ترتيبات تمويل واستثمار مبتكرة لقطاع الري (بما في ذلك جمعية مستخدمي المياه، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلخ)

- مسح مبادرات وطرق التمويل المبتكر وترتيبات الاستثمار واسترداد التكاليف في القطاع الزراعي الذي يمارس في المنطقة والعالم.
- نشر قصص النجاح والخبرات في التمويل واسترداد التكاليف في القطاع الزراعي.
- وضع مبادئ توجيهية لتطوير التمويل والاستثمار المبتكر لقطاع الري في المنطقة العربية.

مؤشرات القياس

- عدد مَحافظ المساعدات المعدَّة للعرض على الجهات المانحة (الهدف المقترح: يحدَّد في حينه مع البدء بتنفيذ المبادرة).
- النسبة المئوية من مَحافظ المساعدات التي تم الحصول على تمويل لها (الهدف المقترح: يحدَّد في حينه مع البدء بتنفيذ المبادرة).
- النسبة المئوية للبنية التحتية التي تم تحديثها/أو إعادة تأهيلها على المستوى الوطني (الهدف المقترح: يتم تحديده لاحقاً).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2022.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

IP8 - تعزيز الحماية الاجتماعية وقدرة المجتمعات الريفية الضعيفة، وخاصة النساء والشباب، على الصمود لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والأمن المائي

يقضي هذا الهدف بزيادة قدرة المجتمعات الريفية الهشة على الصمود، ولا سيما الفئات الضعيفة من النساء والشباب وصغار المزارعين/ات والمربين/ات، لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، بما في ذلك آثار تغيُّر المناخ.

وسيؤدي تعزيز الحماية الاجتماعية وقدرة الفئات الريفية الضعيفة على الصمود إلى:

- بناء قدرات المجتمعات الريفية الهشة على الصمود والتكيُّف مع تغيُّر المناخ ومواجهة تحدياته والتصدي لها.
- تطبيق ودمج التقنيات الخضراء لضمان الممارسات الزراعية الجيدة.
- بناء القدرة على الوصول إلى صناديق المناخ لصغار المزارعين والمزارعات والفئات الضعيفة في المشاريع الزراعية (الصندوق الأخضر للمناخ[8]، وصناديق التكيُّف، وصناديق مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ[9]، وغيرها).
- صياغة تدابير وسياسات وطنية وإقليمية لدعم الشباب والتكنولوجيا من خلال تعزيز قدرتهم/هنّ على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وتحسين رفاهيتهم/هنّ.

المبادرات المطلوبة لتحقيق الهدف

IP8.1 تقييم احتياجات المجتمعات الريفية وتعزيز مرونتها

- مراجعة وتقييم فاعلية برامج الحماية الاجتماعية الحالية للمجتمعات الريفية.
- تحديد أدوات التكنولوجيا الخضراء وسُبُل تطبيقها لتحسين الإنتاجية الزراعية وإنتاجية المياه لصغار المزارعين والمزارعات في المنطقة.

IP8.2 بناء القدرات للمجتمعات الريفية

- تصميم برامج لبناء قدرات المجتمعات الريفية الهشة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ في بلدان زراعية مختارة في المنطقة.
- وضع برامج لتعزيز وصول صغار المزارعين والمزارعات إلى مياه الري التكميلية والمدخلات الزراعية والتقنيات والأسواق.
- تعزيز القدرة الوطنية على الوصول إلى التمويل الأخضر للمشاريع التي تنفذها الفئات الهشة في المناطق الزراعية.

8 Green Climate Fund (GCF).

9 Climate Technology Centre and Network (CTCN).

مؤشرات القياس

- عدد برامج تنمية القدرات بشأن الأدوات التقنية في المجتمعات الريفية (الهدف المقترح: 4 برامج في 3 سنوات).
- عدد المشاريع الزراعية الممولة من صناديق المناخ في المنطقة العربية (الهدف المقترح: 10 مشاريع في 3 سنوات).
- النسبة المئوية لزيادة البرامج الموجهة للنساء والشباب (الهدف المقترح: زيادة بنسبة 50 في المائة في 3 سنوات).

أصحاب المبادرة والشركاء

تحددهم الجهات المعنية أثناء ورشة العمل.

الفترة الزمنية المقترحة

3 سنوات بدءاً من الربع الثالث من عام 2023.

الميزانية والموارد

تقدِّر الجهات المعنية الميزانية والموارد اللازمة بناءً على النتيجة النهائية المنقحة لخطة التنفيذ.

النتائج المرجوة

بتحقيق الأهداف السابقة سيتم الحصول على فوائد عديدة تصب جميعها في تحسين مستويات الأمن المائي والغذائي للدول العربية ورفع مرونتها في وجه تحديات تغيُّر المناخ والعوامل المستقبلية الأخرى.

وفي ما يلي تفاصيل النتائج المرجوة DO.

DO1 - تحسين مستويات الأمن المائي والأمن الغذائي ورفع درجة المرونة فيهما

مؤشرات القياس

- المؤشرات المتعلقة بالحق في الماء والغذاء ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDG6.1 وSDG2.1).
- مؤشرات الأمن الغذائي (مؤشرات الأمن الغذائي للإسكوا التي تغطي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، وسهولة الوصول إليه، والاستفادة منه، واستقرار توافره).
- مؤشرات الأمن المائي (مؤشرات البنك الدولي لعام 2018 لمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تغطي إدارة الموارد المائية (استدامة استخدام المياه العذبة وإنتاج المياه الزراعية)، والمخاطر المتعلقة بالمياه (متانة المناخ climate robustness)).

DO2 - انخفاض معدلات تدهور موارد المياه والأراضي

خفض معدلات/وقف اتجاهات تدهور الأراضي والمياه في المنطقة العربية.

مؤشرات القياس

أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها:

- الهدف 15-3-1: نسبة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة الأرض على المستوى الوطني (النسبة المئوية).
- الهدف 6-3-2: مؤشر جودة المياه، أي نسبة المسطحات المائية ذات نوعية المياه المحيطة الجيدة (النسبة المئوية).
- الهدف 6-4-2: مستوى الإجهاد المائي، أي مستوى سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة.

ملاحظة: الأهداف المقترحة هي تلك التي حددتها الدول في إطار تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة.

DO3 - تحسين كفاءة وإنتاجية المياه والأراضي

تحقيق زيادة في كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي وزيادة إنتاجية المياه والأراضي استناداً إلى المعايير الدولية.

مؤشرات القياس

- كفاءة الري (النسبة المئوية).
- كفاءة استخدام المياه في الزراعة (دولار/متر مكعب) (هدف التنمية المستدامة 6-4-1 (للزراعة)).
- مؤشرات إنتاجية الأراضي[10]: (1) هدف التنمية المستدامة 2-4-1 (منظمة الأغذية والزراعة: نسبة المساحة الزراعية الخاضعة للزراعة الإنتاجية والمستدامة)، في ما يتعلق بقيمة إنتاج المزرعة لكل مساحة زراعية؛ (2) هدف التنمية المستدامة 2-3-1 المتعلق بإنتاجية الأراضي في الزراعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (نسبة المساحة الزراعية).

ملاحظة: الأهداف المقترحة هي تلك التي حددتها الدول في إطار تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة.

DO4 - تنمية الاستثمارات الزراعية والقيمة المضافة الاقتصادية للزراعة

زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومساهمته في اقتصاد الدول العربية وزيادة الاستثمار الحكومي والخاص في الزراعة.

مؤشرات القياس

- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي (القيمة، النسبة المئوية، والاتجاهات مع الوقت).
- نسبة القوى العاملة الزراعية (القيمة، والنسب المئوية، والاتجاهات مع الوقت).
- ميزان مدفوعات القطاع الزراعي (الصادرات والواردات).
- الإنفاق الحكومي على الزراعة.
- المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاع الزراعة.
- المنح المالية الدولية والإقليمية المتعلقة بمشاريع الزراعة والمناخ.

10 يرجى الرجوع إلى دليل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2018 لقياس الإنتاجية والكفاءة. http://www.fao.org/3/ca6428en/ca6428en.pdf.

2. الإطار الزمني للخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

يبين الشكل 2 الإطار الزمني المقترح لتطبيق الخطة التنفيذية التي تشمل 12 هدفاً استراتيجياً (LG1 إلى LG4؛ وIP1 إلى IP8). وقد روعي، في تصميم الإطار الزمني لهذه الأهداف وبرامجها، السياق المنطقي للأولويات المطلوب تحقيقها لإنشاء البيئة التمكينية اللازمة لإدارة وتخطيط السياسات وضمان اتساقها، وتشجيع الاستثمارات في قطاعَي المياه والزراعة.

فبتنفيذ الأهداف الأربعة للنمو والتطور (LG1 إلى LG4) التي تقضي بوضع آليات التنسيق بين القطاعين وبناء القدرات المؤسسية والفردية لهما في مجال صياغة السياسات المتسقة والتخطيط والإدارة المتكاملين وإدارة المعلومات المتكاملة، تنشأ الأرضية المطلوبة لتحقيق الأهداف الأخرى، كما يبيّنها الشكل 2 في مجال النتائج.

الشكل 2. الإطار الزمني المقترح للخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

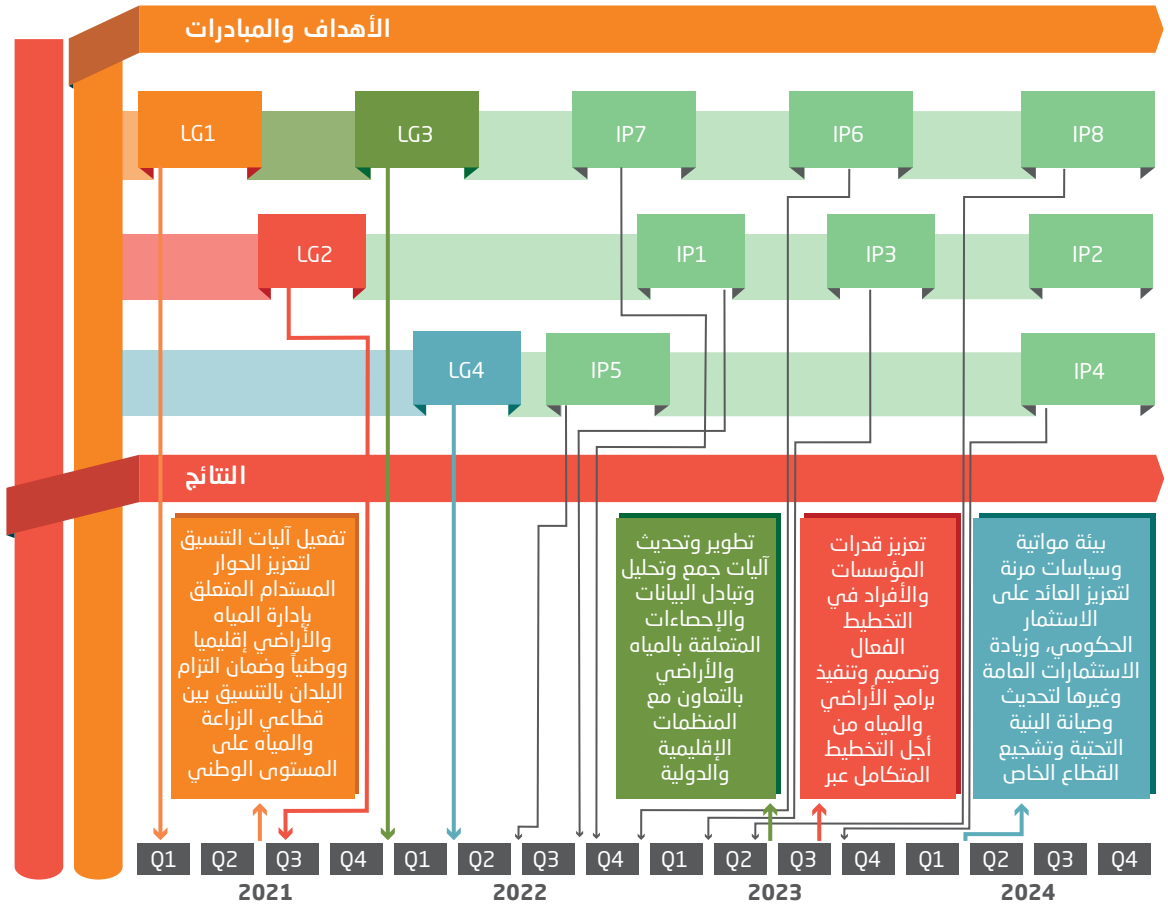

3. المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019

بشكل عام، هناك أربعة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تؤثر في تنفيذ الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة، وهي مبيّنة في الشكل 3. ويبيّن الجدول 1 أنواع المخاطر والخطوات المقترح اتخاذها لتخفيف هذه المخاطر والتصدي لها لضمان تنفيذ الخطة.

الشكل 3. أنواع المخاطر المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنفيذية

الجدول 1. المخاطر التي قد تتعرض لها الخطة التنفيذية والخطوات المقترحة لتخفيفها

نوع المخاطر	الخطوات المقترحة للتخفيف من المخاطر
	بيئة التنفيذ
عدم توفر الإرادة السياسية للتعاون في بعض الدول/تغيير المسؤولين/ات في القيادة العليا	ضمان الالتزام على أعلى مستوى سياسي في جامعة الدول العربية. ويجب أن تعمل الدول على توثيق الاستراتيجية وخطة العمل بالشكل المناسب، على سبيل المثال، من خلال توقيع مذكرات التفاهم على مستوى الوزراء. والمطلوب من الدول أيضاً تشكيل فريق شبه متفرغ للعمل مع فريق الجامعة العربية في تنفيذ الخطة.
فقدان ملكية الدول للخطة التنفيذية وتضاؤل الالتزامات (5 سنوات)	تكثيف الأنشطة وإشراك الدول في مرحلة مبكرة وضمان إدراك الدول للفوائد التي تعود عليها من خلال تنفيذ الخطة بشكل واضح، وذلك بإعطاء الأولوية للأنشطة التي تحقق مكاسب سريعة ونتائج ملموسة للدول.
	الموارد
عدم كفاية التمويل أو عدم توفره	تنويع مصادر التمويل والحصول على الدعم لتنفيذ خطة العمل من مجموعة متنوعة من الجهات المانحة (على سبيل المثال، بنوك التنمية العربية والإسلامية، والدول المانحة الغربية، إلخ) بشكل مبكر من خلال دعوة هذه الجهات إلى حضور اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى وإشراكها في اجتماعات تنفيذ خطة العمل.
	البشر
فقدان/تغيير نقاط الاتصال	إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الاتصال وإعداد التقارير مع نقطة الاتصال وطلب نقطة اتصال بديلة معينة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لدى نقطة الاتصال فريق عمل وألا يكون فرداً واحداً، وبالإضافة إلى ذلك يجب الاحتفاظ بسجلات الاتصالات مع كل بلد بشكل جيد.
تسرُّب الكفاءات البشرية بعد تأهيلها	توسيع قاعدة بناء القدرات وإنشاء صف ثانٍ في المؤسسات الحكومية المعنية من خلال التركيز على برامج تدريب المدرِّبين والمدرِّبات حول تنفيذ الخطة التنفيذية.
	العمليات
ضعف التنسيق بين أمانة اللجنة الفنية المشتركة والدول	إنشاء وحدة مخصصة (في جامعة الدول العربية أو أي وكالة زراعية أخرى) تعمل بمثابة مكتب لإدارة البرامج وتنسيق أنشطة خطة العمل مع الدول، ومتابعة تنفيذ أنشطة الخطة التنفيذية مباشرة مع نقاط الاتصال الوطنية.

المرفق الأول: تقاطع أهداف وبرامج الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019 مع أهداف وبرامج استراتيجيات أخرى

الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005-2025

	الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة	الاستراتيجية العربية للأمن المائي	استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة
LG1	إنشاء آليات تنسيق فعالة بين قطاعَي المياه والأراضي/ الزراعة (والقطاعات الأخرى ذات العلاقة) على المستويين الوطني والإقليمي	**الهدف 5.9** بناء القدرات المؤسساتية والبشرية في قطاع المياه **النشاط الفرعي ب.1.2:** دعم تعزيز القدرات المؤسسية (التعاون بين قطاع المياه والزراعة) **الهدف 5.3:** مواجهة ظاهرة التغيُّر المُناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيُّف معها **النشاط الفرعي ج.2.3:** التعريف بالعلاقة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي **النشاط الفرعي ج.2.5:** تعزيز التكامل في إدارة الأراضي والمياه	**7.** البرنامج الرئيسي لتطوير نُظُم إدارة الموارد البيئية والزراعية (يشمل التكامل المؤسسي في إدارة المياه)
LG2	تنمية القدرات المؤسسية والفردية للتخطيط والإدارة المتكاملين واستخدام التقنيات في قطاعَي المياه والأراضي/الزراعة	**الهدف 5.9:** بناء القدرات المؤسساتية والبشرية في قطاع المياه: **النشاط الرئيسي ب.2:** بناء القدرات المؤسسية والبشرية	**1.** البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية (يشمل بناء قواعد المعلومات الزراعية وجمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية) **4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية **4.8:** البرنامج الفرعي لتطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات **5.** البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية **5.1:** البرنامج الفرعي لتنمية المهارات في مجال تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم

LG3	تحسين جمع البيانات، وإدارة المعلومات والبحوث والخبرات، ومشاركتها بين المؤسسات ذات الصلة بالمياه والزراعة على المستويين الوطني والإقليمي	**الهدف 5.1:** متابعة الدراسات الإقليمية حول واقع مصادر المياه في الوطن العربي وبناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل **النشاط الرئيسي أ.1:** إنشاء قاعدة بيانات مائية رقمية لمتابعة تنمية الموارد المائية وبناء نظام عربي متكامل للمعلومات المائية **النشاط الفرعي ت.1.6:** تطوير نظام لتبادل البيانات والمعلومات	**1.** البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية **1.4.** البرنامج الفرعي لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات (يشمل نُظُم المعلومات الجغرافية) **7.** البرنامج الرئيسي لتطوير نُظُم إدارة الموارد البيئية والزراعية (يشمل تطوير نُظُم الاستشعار عن بُعد ونُظُم الرصد والمراقبة)
LG4	تهيئة البيئة الممكِّنة لجذب الاستثمارات والشراكات وتحفيز الجهات المانحة في اتجاه قطاعي المياه والزراعة، وبالأخص المشاريع الهادفة إلى رفع الإنتاجية	**الهدف 5.14:** تعزيز وتشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص **النشاط الفرعي ب.5.1:** جذب المستثمرين المحتملين في القطاع الخاص باتجاه الاستثمارات المرتبطة بالمياه **النشاط الرئيسي ب.3:** تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة	**2.** البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة **2.1.** البرنامج الفرعي لتطوير مناخ الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي **2.2.** البرنامج الفرعي لتحديد فرص الاستثمار الزراعي والترويج لها **4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية **4.4.** البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات الاستثمار
IP1	تعزيز واجهة التفاعل بين العلم والسياسات والابتكار التقني	**الهدف 5.2 ت:** طوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة **أنشطة محور العمل ت:** تدعيم القاعدة العلمية والتكنولوجية والصناعية؛ **الخطة التنفيذية ت.1:** تنمية البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة	**1.** البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية **1.1:** البرنامج الفرعي لتطوير تقانات موارد المياه (تشمل تطوير تقانات التحلية والمعالجة) **4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية **4.2.** البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا **5.** البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية **5.2.** البرنامج الفرعي لتطوير التعليم والتأهيل المهني

IP2	تطوير وتنفيذ برامج زراعية وطنية للإدارة المثلى للمياه والأراضي	**الهدف 5.7** رفع كفاءة استعمال المياه **النشاط الرئيسي ب.6:** رفع كفاءة استخدام المياه **الهدف 5.10:** رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى أفراد المجتمع العربي كافة **النشاط الفرعي ب.4.2:** توفير برامج توعية وإرشاد لمستخدمي المياه	**7.** البرنامج الرئيسي لتطوير نُظُم إدارة الموارد البيئية الزراعية **7.4:** البرنامج الفرعي للإدارة المتكاملة للموارد المائية
IP3	تعزيز مرونة القطاع الزراعي في مواجهة آثار تغيُّر المناخ وتقلُّباته	**الهدف 5.3:** مواجهة ظاهرة التغيُّر المُناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيُّف معها **الخطة التنفيذية ج:** تعزيز القدرة على تقييم قابلية التأثر بالتغيُّرات المناخية والتكيُّف معها **(النشاطان الرئيسيان ج.1:** تقدير تأثير التغيُّرات المناخية على الموارد المائية، **وج.2:** تقدير إجراءات التكيُّف مع التغيُّرات المناخية وإدماج التكيُّف في سياسات تنمية قطاع المياه) وتشمل العديد من الأنشطة الفرعية ذات العلاقة	**7.** البرنامج الرئيسي لتطوير نُظُم إدارة الموارد البيئية الزراعية **7.1:** البرنامج الفرعي لمكافحة التصحر **7.2:** البرنامج الفرعي لإدارة المهددات والكوارث الطبيعية
IP4	تشجيع ريادة الأعمال الزراعية وتطوير التكنولوجيا المناسبة واعتمادها	**الهدف 5.14:** تعزيز وتشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص **النشاط الفرعي ب.5.1:** جذب المستثمرين المحتملين في القطاع الخاص باتجاه الاستثمارات المرتبطة بالمياه	**3.** البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية **3.4:** البرنامج الفرعي لتعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين **4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية (تشمل اختبار التكنولوجيات المنقولة وأقلمتها)
IP5	ضمان اتساق السياسات وتكاملها بين قطاعَي المياه والزراعة ومع القطاعات الأخرى ذات الصلة	**الهدف 5.3:** مواجهة ظاهرة التغيُّر المُناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيُّف معها **النشاط الفرعي ج.2.5:** تعزيز التكامل في إدارة الأراضي والمياه	**4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية **4.4.** البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات الاستثمار **4.7.** البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي

IP6	تحسين المعرفة وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة	**الهدف 5.12:** التوسع في استعمال المياه غير التقليدية **النشاط الرئيسي ب.7:** التوسع في استخدام المياه غير التقليدية **الهدف 5.3:** مواجهة ظاهرة التغيُّر المُناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيُّف معها **النشاط الفرعي ج.2.2:** تطوير حلول بديلة وعملية لاستخدام الموارد غير التقليدية **النشاط الفرعي ج.2.4:** تطوير تدابير مبتكرة وجذابة لزيادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة **الهدف 5.2:** تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة **النشاط الرئيسي ت.1:** تنمية البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة **(النشاط الفرعي ت.1.1:** مساعدة الدول العربية في الحصول على التكنولوجيا الخضراء؛ النشاط الفرعي **ت.1.3:** بناء قدرات الدول العربية في مجال إعادة استعمال المياه؛ النشاط الفرعي **ت.1.6:** تطوير نظام لتبادل البيانات حول تقانات المياه ومياه الصرف الصحي)	**4.** البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية **4.2:** البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا (يشمل إعادة تأهيل البنية البحثية التحتية)
IP7	تحديث وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والزراعة، خاصة في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة وتلك الرازحة تحت الاحتلال	**الهدف 5.6:** توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه **الخطة التنفيذية ث:** زيادة تمويل المشاريع المائية (النشاط الرئيسي ث.1: توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه)	**1.** البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية **1.1.** البرنامج الفرعي لتطوير تقانات موارد المياه (يشمل تحسين كفاءة الري، وأساليب الحفاظ على المياه، وتقانات نقل وتوزيع المياه)

IP8	**تعزيز الحماية الاجتماعية وقدرة المجتمعات الريفية الضعيفة، وخاصة النساء والشباب، على الصمود لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والأمن المائي**	**ج:** تعزيز القدرة على تقييم قابلية التأثر بالتغيُّرات المناخية والتكيُّف معها **ج.2.8:** بناء قدرات الدول العربية في الحصول على تمويلٍ للتكيُّف مع تغيُّر المناخ في قطاع المياه	**3.** البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية **3.4:** البرنامج الفرعي لتعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين **6.** البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف **6.1.** البرنامج الفرعي للتخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي **6.2.** البرنامج الفرعي لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية **6.3.** البرنامج الفرعي لتعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف **6.4.** البرنامج الفرعي للحد من المخاطر على الزراعة

المرفق الثاني: إعلان القاهرة الإجتماع الأول المشترك لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب

4 ابريل / نيسان 2019
مقر جامعة الدول العربية - القاهرة، جمهورية مصر العربية

نحن وزراء الزراعة ووزراء المياه العرب ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة والمياه العرب الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 4 أبريل 2019 في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه.

نعرب عن شكرنا وتقديرنا لجامعة الدول العربية والمنظمات الشريكة وممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية - على الإعداد الجيد لهذا الاجتماع ودعم جهود واضعي السياسات في الدول العربية لتطوير جيل جديد من السياسات والاستثمارات لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية المرتبطة بالأمن المائي والأمن الغذائي .

وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته العاشرة التى عقدت بدولة الكويت خلال شهر مايو من عام 2018،

وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا الشأن والذي عقد في شهر مارس من عام 2019،

وإذ نستذكر قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التى عقدت ببيروت – الجمهورية اللبنانية خلال شهر يناير / كانون اول من عام 2019 وكذلك القمم التى سبقتها.

وإذ نستذكر قرار مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب رقم)ق: رقم 7935 – د.ع) 144(– ج 2 – 2015/9/13(في دورته) 144(بشأن الحفاظ على الموارد المائية في الوطن العربي.

نعلن ما يلي:

تشكل ندرة المياه تحدياً أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وما لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة، فستواجه دول المنطقة صعوبات في تحقيق التنمية المستدامة.

إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ومنها تفاقم ندرة المياه وتدهور نوعيتها وتدهور الاراضي الزراعية وتغير المناخ والموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية وما يترتب على ذلك من تهديدات متزايدة على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شعورنا بالقلق إزاء تفاقم هذه التحديات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والهجرات الداخلية والقسرية في العديد من الدول العربية، الأمر الذي سيزيد الضغط على الموارد المائية والنظم الغذائية والتماسك الاجتماعي. كما أن هناك هدر في المياه والغذاء، وانخفاض كفاءة وإنتاجية الأراضي والمياه تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل مما يمكن تحقيقه على المستويات المحلية والوطنية وتراجع في فرص العمل وارتفاع وتيرة هجرة الشباب من المناطق الريفية ومن العمل في قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى اكثر انتاجية.

إدراكنا للحاجة إلى تطوير آليات التنسيق المؤسسية ودعم وتفعيل القائمة منها بين قطاعي المياه والزراعة في مجالات اعداد السياسات وتخطيط الإستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

تأكيدنا على الدور الأساسي للإدارة المستدامة للمياه والأراضي في تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة بشأن" القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، ومركزية هذا الهدف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. *

انشغالنا إزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في بعض دول المنطقة العربية خلال السنوات الاخيرة بسبب النزاعات المسلحة وضرورة معالجة ذلك من خلال، مسار الإغاثة قصير الأجل ومسار التنمية متوسط وطويل الأجل ،بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.

تقديرنا لدور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية الشريكة في دعم الجهود العربية لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-2025.

بموجب هذا الإعلان ، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء إلى:

أولا في مجال تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

1. أ. تفعيل التنسيق المؤسسي الإقليمي بين قطاعي الزراعة والمياه من خلال إنشاء لجنة مشتركة دائمة رفيعة المستوى وعقد اجتماعات وزارية منتظمة لوزراء الزراعة ووزراء المياه كل سنتين.
2. ب. الالتزام بالتنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه على المستوى الوطني.
3. تحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والدائم والمشاركة الفعالة لجميع الجهات ذات العلاقة، بمن فيهم المزارعون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان التخطيط والتنفيذ الشاملين، مع مراعاة مصالح النساء الريفيات والأطفال وصغار المزارعين وصغار المربين.
4. إنشاء آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

ثانياً في مجال تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

1. أهمية رفع القيمة المضافة للزراعة من خلال معالجة اختلال السوق وتبعاتها على سياسات المياه الزراعية المؤثرة سلباً على الاستدامة والأمن الغذائي.
2. ضمان اتساق السياسات المتعلقة باستخدام المياه للزراعة وغيرها من السياسات العامة الاخرى، وخاصة سياسات الزراعة والحماية الاجتماعية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمياه والاراضي.
3. أهمية مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وبصورة خاصة للشريحة السكانية الأكثر فقراً. وزيادة إنتاجية المياه الزراعية وقيمتها الاقتصادية مع مراعاة استدامة الموارد المائية كماً ونوعاً، وتحسين ميزان تجارة الأغذية من حيث القيمة.
4. أهمية تعامل سياسات المياه الزراعية مع الأمن الغذائي بشمولية أبعاده المختلفة، بما في ذلك قضايا اتاحة الوصول إلى الغذاء والحد من الفاقد وأهمية التغذية السليمة وعلاقتها بالصحة العامة .
5. العمل على رفع قيمة المياه بما يتناسب مع ندرتها من خلال اعتماد آليات تحفيزية مناسبة تحسن استخدام الموارد المائية تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامها وضمان استدامتها وجودتها.
6. مراجعة التشريعات والانظمة والاليات الخاصة باستخدام المياه والاراضي وتطويرها بما يعزز استدامة مواردها وترشيد استخدامها وبما يضمن حصول الفئات الهشة على حقوقها.
7. تفعيل برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي التي تعتمد بشكل منهجي آليات المحاسبة المائية، وتطوير الأطر المؤسسية، وتأمين الاستثمارات اللازمة لذلك.

ثالثاً في مجال زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

1. دعم وتطوير جيل جديد من السياسات المرنة التي تدعم وتعزز عائد الإستثمارات الحكومية وتهيئ في الوقت نفسه الظروف لمزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعي الزراعة والمياه.
2. الجهات المانحة ومؤسسات التمويل للمساهمة في برامج إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية لقطاعي المياه والزراعة في الدول خاصة المتأثرة بالنزاعات المسلحة والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وإعداد برامج محددة لدعم الإدارة الفعالة والمنصفة للمياه الزراعية في هذه الدول.
3. زيادة الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الأخرى في قطاعي الزراعة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في المعرفة والتأهيل ورفع مستوى التمويل من شركاء التنمية وتحفيز الشباب على العمل في قطاع الزراعة.
4. أهمية تركيز الإستثمارات الحكومية والاستثمارات الاخرى على تحديث وصيانة البنية التحتية للمياه الزراعية وأيضًا على توفير المنافع العامة الحيوية لتسريع انتقال القطاع الزراعي إلى أنشطة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة.
5. خلق بيئة مؤسسية وتشريعية مشجعة لجذب تمويل القطاع الخاص والاستفادة من قدرته على الابتكار في قطاعي المياه والزراعة وبناء شراكات مع القطاع العام.
6. تمويل برامج مبتكرة للحماية الإجتماعية في المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين والمربين والشباب والنساء بهدف الوصول إلى العمل اللائق وتعزيز الدخل، في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

رابعاً في مجال الإستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

1. تطوير وتكييف وتمويل التكنولوجيات ، بما في ذلك التقنيات الرقمية، لاعتمادها في قطاعي المياه والزراعة من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير المحتوى المحلي وريادة الأعمال.
2. تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال ضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية، مع الحرص على توفير البيئة التحفيزية الموجهة والتمويل المناسبين لرفع أداء المؤسسات البحثية خصوصاً في مجالات الأراضي القاحلة والاراضي الهامشية والزراعات البعلية.
3. تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ، والاستفادة من تقنيات الرقمنة كنظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.
4. بناء قاعدة بيانات لتبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول في مجال حوكمة المياه والاراضي، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية والتمويلية، المرتبطة بتعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامات المياه والاراضي بما يحقق استدامتها، مع دعوة المنظمات الاقليمية والدولية لدعم تحقيق ذلك.
5. تمويل الدراسات والبحوث لتطوير وتنمية مصادر المياه غير التقليدية واستخداماتها بما يساهم من تخفيف الضغط على موارد المياه العذبة.
6. العمل على توجيه وتكييف التكوين والتدريب لتلبيةً احتياجات سوق العمل في قطاع الزراعة وزيادة التشغيل القائم على الابتكار وخلق فرص عمل بقطاع المياه والزراعة والموجه نحو الإنتاجية الزراعية.
7. تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الهشة خاصة النساء وشباب الريف على مواجهة تحديات الأمن الغذائي عن طريق بناء قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ ودمج وتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة ودعم صياغة التدابير والسياسات الإقليمية والوطنية الداعمة للشباب والتكنولوجيا.

ختاماً

ناقشت اللجنة الفنية رفيعة المستوى للمياه والزراعة مسودة الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة 2019، وترفع اللجنة توصية للمجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة للنظر في إقرارها خلال اجتماعه المزمع عقده في 27 أكتوبر 2021، وتدعو جميع الشركاء لتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية من أجل تنفيذ الأنشطة والتوجهات المدرجة بالخطة التنفيذية لتحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015 - 2030) لضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.